

التاريخ: 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 رقم الوثيقة: MDE 12/6194/2022

## مصر: منع ناشط إيطالي حقوقي بارز من دخول مصر للمشاركة في مؤتمر الأطراف 27 (كوب 27)

في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، منعت السلطات المصرية المدافع عن حقوق الإنسان جورجيو كارانشيولو، وهو مواطن إيطالي ونائب مدير البرامج الدولية في المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب (ديغنتي - DIGNITY) "الكرامة" وعضو اللجنة التنفيذية لشبكة الأورو-متوسطية للحقوق، من دخول مصر وألزمته بمغادرة مطار القاهرة الدولي على متن رحلة إلى باريس، بفرنسا. وكان من المقرر أن يشارك كارانشيولو، الذي كان لديه تأشيرة دخول صالحة إلى مصر، وفقاً لأحد الخبراء، في مؤتمر "كوب 27"، بما في ذلك من خلال الاجتماع مع المدافعين المصريين عن حقوق الإنسان والمسؤولين من مختلف الحكومات الذين يحضرون المؤتمر. ولم تقدم له السلطات المصرية سبباً لإلغاء تأشيرته ومنعه من الدخول.

يؤكد منع كارانشيولو من دخول البلاد [بواعث القلق السابقة](#) بشأن القيود التي تواجه المجتمع المدني في مؤتمر "كوب 27" وسط حملة قمع ممنهجة على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليه. منذ البداية، ناورت الحكومة المصرية لتهميش وإسكات أصوات المجتمع المدني المستقل في مؤتمر "كوب 27".

حاولت السلطات المصرية منع مشاركة المنظمات غير الحكومية المصرية المستقلة من خلال عملية تسجيل وحيدة مبهم ومحاطة بالسرية للمنظمات المصرية في المؤتمر. ففي الفترة التي سبقت مؤتمر "كوب 27"، [وثقت](#) منظمات حقوق الإنسان الاحتجاز التعسفي للعشرات الأشخاص والتحقيق معهم من قبل نيابة أمن الدولة العليا للاشتباه في دعمهم للدعوات إلى الاحتجاجات السلمية خلال فترة انعقاد المؤتمر. وقد [أعرب نشطاء سنون](#) مصريون عن قلقهم من أن المشاركة في مؤتمر "كوب 27" قد تؤدي إلى أعمال انتقامية من قبل السلطات المصرية بعد اختتام المؤتمر.

من خلال قيادة كارانشيولو، ناضل معهد ديغنتي لسنوات ضد ممارسات مصر الممنهجة للتعذيب والمعاملة السيئة .

إن اعتداءات مصر على أصحاب الأصوات المنتقدة ونشطاء حقوق الإنسان وتهميشهم، بما في ذلك من خلال منع كارانشيولو من دخول البلاد، إنما تقوض نزاهة مؤتمر "كوب 27"، وتعيق قدرة المجتمع المدني على المشاركة الفعالة مع مؤتمر الأطراف هذا.

ندعو الدول المشاركة في مؤتمر "كوب 27" إلى التعبير عن استيائها العميق من منع كارانشيولو من دخول البلاد، ونحث السلطات المصرية على معالجة بواعث القلق الطارئة بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال:

1. ضمان الحق في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها من خلال إغلاق جميع التحقيقات ذات الدوافع السياسية في العمل المشروع للمنظمات غير الحكومية، وإزالة جميع القيود المفروضة على المجتمع المدني المستقل، بما في ذلك حظر السفر، وتجميد الأصول، والسماح لها بالمشاركة دون عوائق في مؤتمر "كوب 27"
2. إزالة جميع القيود غير المتناسبة المفروضة على الحق في حرية التعبير وضمن حرية الإعلام.
3. تعديل التشريعات المتعلقة بالحق في حرية التجمع السلمي للامتثال للالتزامات مصر الدولية في مجال حقوق الإنسان، والسماح بالممارسة الكاملة للحق في حرية التجمع السلمي والتعبير أثناء وبعد مؤتمر "كوب 27"، وإصدار تعليمات لقوات الأمن بالامتناع عن استخدام القوة غير القانونية عند حفظ الأمن في الاحتجاجات أثناء وبعد المؤتمر "كوب 27".
4. إطلاق سراح علاء عبد الفتاح، فوراً ودون قيد أو شرط، وغيره من المحتجزين تعسفياً في مصر لمجرد ممارستهم لحقوقهم الإنسانية في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي.

إن تقاعس الدول المشاركة في مؤتمر "كوب 27" عن حث السلطات المصرية على معالجة بواعث القلق هذه بشكل فعال يشجعها على استخدام مؤتمر "كوب 27" كوسيلة لتبويض سجل مصر البغيض في مجال حقوق الإنسان، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تفاقم أزمة حقوق الإنسان المستمرة في البلاد.

## المنظمات الموقعة:

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان  
المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب (ديغنتي - DIGNITY)  
مركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب  
المفوضية المصرية للحقوق والحريات  
المبادرة المصرية للحقوق الشخصية  
المنبر المصري لحقوق الإنسان  
الأورو-متوسطية للحقوق  
لجنة الحقوقيين الدولية (ICJ)  
الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان  
منظمة العفو الدولية  
هيومن رايتس ووتش